خطط التسلّح الاسرائيلية

لقد دار البحث طويلاً في اسرائيل حول مستقبل خطط التجهيز والتسليح لسلاح البحرية، لكن دون التوصل الى قرار نهائي، على الرغم من فوات موعده الاصلي. وترتبط قضية برنامج اقتناء نظم الاسلحة الرئيسة الجديدة بمستوى المعونة المالية الاميركية وتفاصيلها؛ ولعلها سوف تدخل، أيضاً، ضمن الاتفاقيات الثنائية الاسرائيلية ـ الاميركية. الى جانب هذا الموضوع، سوف نتطرق، في هذا التقرير، الى بعض التطورات والتعيينات الجديدة في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

تطوير سلاح البحرية

يسعى سلاح البحرية الاسرائيلي، منذ سنتين تقريباً، الى الحصول على مجموعة من الزوارق والغواصات تتيح له التحول الى اسطول «المياه الزرقاء»، أي اسطول يجوب البحار وليس قوة حراسة وخفر سواحل فحسب. وتشمل قائمة المقتنيات المطلوبة، تحديداً، أربعة زوارق من فئة ساعر ـ ٥ وثلاث غواصات من فئة ٢٠٩. وقد عبّر قائد السلاح، اللواء ابراهام بن شوشان، عن مدى أهمية الحصول على تلك المعدات بالقول، انه «لن يكون هناك سلاح بحرية في العام ١٩٩٢» ما لم يتم اقرار الميزانية اللازمة» (**جيروزاليم بوست**، ١٢/٧/١٩٨٦). وقد طال الحديث وارجيء القرار مرات عدة، الى ان قدمت هيئة الاركان العامة تقريرها لأعمال العام ١٩٨٨ الى وزير الدفاع، اسحق رابين، في أواخر العام ١٩٨٧، فكان التوقع ان يصدر القرار أخيراً؛ إلا انه لم يصدر، فيما أكد رئيس الاركان، دان شومرون، ان جزءاً من برنامج الاقتناء سوف يتم تمويله فقط (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١٢/١٩٨٧). وعاد المسؤولون الاسرائيليون الى التأكيد ان القرار النهائي، في هذا الشأن، سوف يصدر في أواخر شهر آذار (مارس) ١٩٨٨، بعد قيام لجنة، برئاسة الجنرال يسرائيل طال، بتقديم ملاحظاتها الى رابين (**المصدر نفسه**، ٢٧/٢/١٩٨٨). ويتوقع المراقبون ان تخلص اللجنة الى تأييد المقتنيات.

إلا ان المعضلة الأساسية هي الضائقة المالية. فقد قدر بن شوشان، في العام ١٩٨٦، التكاليف الاجمالية بحوالى ٣ ـ ٤ مليارات دولار على مدى عشر سنوات، على أساس ان زوارق ساعر ـ ٥ تكلف ٥٢٠ مليون دولار والغواصات تكلف ٤٥٠ مليون دولار، فيما عدا التجهيزات الاخرى والصيانة وتحديث القطع الاقدم (**المصدر نفسه**، ٣٠/٥/١٩٨٧). وافترض ان تتقاسم اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية تلك النفقات، الا ان تحويل الارصدة الاميركية الى مشروع طائرة «لافي» حال دون الاتفاق على تخصيص أي مبلغ لسلاح البحرية. وعلى الرغم من التلميحات الاميركية باحتمال دعم البرنامج البحري اذا ما تم الغاء «لافي» (**المصدر نفسه**، ٢/٥/١٩٨٧)، فلم يتأكد ان الادارة الاميركية سوف تسمح بتخصيص الارصدة الممنوحة سنوياً لغرض بناء، أو شراء، تلك القطع، خاصة وان بعضها (الغواصات) لن ينتج في الاحواض الاميركية، او حتى الاسرائيلية، بل في الالمانية الاتحادية. وان سلاح البحرية يأمل، أيضاً، في ان تتوفر له الاموال التي تتوفر من ميزانية الدفاع العامة نتيجة لالغاء «لافي»، وبلغ الفائض الناجم فعلاً ٤٥٩ مليون دولار، غير ان متطلبات تعويض موظفي الصناعة العسكرية المصروفين، ودفع رسوم الالغاء المتعاقد عليها، وتطوير التكنولوجيا الجوية، قد قلصت، جميعاً، الفائض، حتى تبقّى منه مبلغ ٥٠ ـ ٦٠ مليون دولار فحسب (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٨٨).

يجدر التذكير بأن الاسعار التي احتسبت على أساسها كلفة برنامج اقتناء سلاح البحرية تعود الى العام ١٩٨٦، بينما تؤكد المصادر الاسرائيلية، والغربية، ارتفاعها منذ ذلك الوقت؛ فبات مستشارو الحكومة الاسرائيلية البحريون والاقتصاديون يؤكدون ان كلفة شراء الزوارق الاربعة والغواصات الثلاث سوف